

جانب هيئة الإشراف على الإنتخابات الموقرة

المستدعي: حزب القوات اللبنانية ممثلاً برئيسه الدكتور سمير ججع

وكيلته المحامية إليان فخري

تحية،

بناء على القانون رقم 2017/44 المعدل بالقانون النافذ حكماً رقم 2021/8 المتعلق بالإنتخابات النيابية الذي قضى بإلغاء تصويت اللبنانيين غير المقيمين للدائرة 16 والإبقاء إقتراع هؤلاء في الدوائر الإنتخابية الخمسة عشر داخل لبنان.

بعد فشل الطعن بدستورية القانون أمام المجلس الدستوري، بدأت سلسلة من الإجراءات الجائرة والخارجة عن القانون والمنطق والتي تستهدف تحديداً حرمان المغتربين من حقهم بالإقتراع أو تقييد حركتهم أو تصعيب عملية إقتراعهم ومنها:

- 1- عدم تسليم قوائم الناخبين لأصحاب العلاقة مما يمنعهم من معرفة عدد المندوبين المطلوبين لكل مركز من مراكز الإقتراع.
- 2- ان مراكز الإقتراع المحددة للكثير من المسجلين على المنصة بعيدة جداً عن مكان اقامتهم في دول الانتشار، مما يصعب الاقبال على التصويت.

إن كل هذه الإرتكابات تفضي إلى الإستنتاج بأن وزارة الخارجية والمغتربين تقوم عمداً بتشويه عملية الإنتخابات الخاصة بالمغتربين والتلاعب بنتائجها إن في مرحلة التحضير أم في يوم الإنتخاب أو في عملية نقل وحفظ صناديق الإقتراع حتى الفرز.

لذلك

وبناء على كل ما تقدم

نتقدم من جانبكم بهذا الكتاب إعتراضاً على المخالفات المرتكبة والمذكورة أعلاه ونطلب التدخل فوراً وإتخاذ ما يلزم من تدابير، وقيل فوات الأوان ، لوضع حدّ لهذه الأخطاء والإرتكابات منعها من جانب وزارة الخارجية والمغتربين وإزالة الشوائب التي تعتري مرحلة التحضير للإنتخابات مروراً بيوم الإقتراع وصولاً إلى إعلان النتائج مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج سلبية تطل صحة العملية الإنتخابية.

وتفضلوا بقبول الاحترام